رهان التنمية في الجزائر... نحو تبني نموذج تنموي جديد

The Development Bet in Algeria ... Towards a new development model

تاريخ الارسال: 2020/09/30	تاريخ القبول: 2021/04/13	تاريخ النشر: 2021/07/15

*د. زريق نفيسة
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
nafissa.zerig@univ-msila.dz

ملخص :

تسعى الدراسة للبحث عن الآليات الكفيلة بوضع التنمية في الجزائر على سكة مسار تنموي جديد، يقطع مع كان معتمدا من أنماط اقتصادية واجتماعية للتنمية يهيمن عليها اقتصاد الريع الذي يتغذى من السياسة. وتحاول التأكيد على أهمية الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج في إطار عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع، وتعميق التحرر الاقتصادي، ما يضمن رفاهية الأفراد ومتطلباتهم جنبا إلى جنب مع حرياتهم الأساسية، ويحقق المفهوم الحديث للتنمية.

ومع أن الجزائر سعت منذ الاستقلال إلى تجسيد التنمية من خلال العديد من البرامج التنموية الطموحة، ومشاريع البنية التحتية إلا أنها لم تعبر بالضرورة عن تحقيق تنمية بقدر ما شكلت بنية تحتية لتحسين ظروف معيشة السكان. وعلى تعدد أسباب تعثر تجسيد تنمية حقيقية، يبقى الاعتماد المفرط على الاقتصاد الريعي غير منتج، واحد من أهم الأسباب إلى جانب عوامل أخرى.

ويبقى توجه الجزائر نحو تجسيد التنمية رهين باعتماد نموذج تنموي جديد يقطع من حيث برامجه ووسائل تجسيده مع ما كان سائدا من قبل.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الاقتصاد الريعي؛ النموذج التنموي؛ العقد الاجتماعي.

***المؤلف المرسل :** زريق نفيسة

Abstract:

The study seeks to find mechanisms to put development in Algeria On the road to a new development path, cuts off with a dependant economic and social development pattern dominated by a rents economy fed by politics. It tries to emphasize the importance of moving from a pastoralized to an economy a product of a new social contract between the state and society, and to deepening economic liberalization; ensuring the well-being and requirements of individuals, together with their fundamental freedoms, and achieving the modern concept of development.

Although Algeria has sought since independence to bring about development through many ambitious development programs, Infrastructure projects, however, did not necessarily reflect development, but they constituted infrastructure to improve the living conditions of the population. On the basis of the many reasons for the failure to materialize real development, excessive reliance on rent-seeking remains unproductive, are one of the most important reasons, along with others.

Algeria's tendency toward embodying development remains a predominant subject to the adoption of a new development model that cuts in terms of its programs and means of embodying it with what has prevailed before.

***Key words**: Development ; rent-seeking ; developmental model ; social contract.*

مقدمة:

يطرح موضوع التنمية في الجزائر العديد من الإشكاليات الفكرية والمعرفية وحتى العملية. فعلى المستوى الفكري والمعرفي استندت عملية التنمية عقب الاستقلال مباشرة، إلى الإطار الفكري والفلسفي للنظرية الاشتراكية، وكان" جوهر الديمقراطية يتجسد في إيجاد برنامج اجتماعي اشتراكي، وتأمين تأييد جموع الجماهير من أجل تنفيذه(...)، وظلت الآراء تُحشد لصالح الديمقراطية الاجتماعية على حساب الديمقراطية السياسية"[1].

واختارت النخب السياسية أن تقيم نظاما سياسيا واقتصاديا مبني على الأفكار الاشتراكية، باعتبارها تنسجم مع السياق التاريخي والسياسي للشعب الجزائري، وتتويجا لتاريخه الثوري والنضالي؛ فكانت الاشتراكية اختيارا بديهيا لا رجعة فيه.[2]

أما من الناحية العملية فسعت منذ الاستقلال اعتماد نموذج للتنمية كهدف استراتيجي تسعى إلى تحقيقيه، باعتمادها مجموعة من البرامج والمخططات التي كان الهدف منها زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع معدل الاستقرار الاجتماعي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

لكن وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد ابتداءً من منتصف ثمانيات القرن العشرين، كان ضروريا القيام بإصلاحات اقتصادية ركزت على الجانب الهيكلي، في إطار ما يعرف بهيكلة المؤسسات العمومية، التي بدأت تكرس التراجع عن الخيار الاشتراكي.

ومنذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين ومع استفحال الأزمة على المستوى الداخلي كنتيجة طبيعية لانخفاض أسعار النفط المورد الأساسي لمختلف مشاريع التنمية، "قذفت السلطة الحاكمة بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية، أرخت لمرحلة جديدة من عمر الدولة الجزائرية، استنادا إلى مقاربة متطرفة تدين الماضي بمحاسنه ومساوئه، كانت خلاصتها الدعوة إلى تبني النظام النقيض آلا وهو النظام الرأسمالي، وتقديمه بأنه البديل الحتمي، والخيار الأنجع والكفيل بتحقيق التنمية الشاملة".[3]

لم يحدث التوجه الاقتصادي الجديد أي تغيير في مسار التنمية خاصة في ظل المفارقات والتناقضات العديدة التي اكتنفته، ورهنت نجاح العملية التنموية برمتها، عكسته جملة من الاختلالات التنموية كانتشار الفقر والتهميش، وتراجع مكانة الطبقة الوسطى داخل المجتمع، بالإضافة إلى الإشكالات المتعلقة بمنظومة التعليم وعدم انفتاحها على سوق الشغل. ووجود اختلالات مجالية يجسدها واقع التنمية غير المتوازنة بمختلف الجهات أو عزلة بعض المناطق.

ومازالت الجزائر تتلمس طريقها نحو تنمية حقيقية باعتماد اقتصادها على ما يتم تحصيله من جباية بترولية كمورد أساسي ووحيد لتمويل برامج التنمية. ولم يشفع الموقع الاستراتيجي ولا المساحة الشاسعة للبلاد ولا غناها بالموارد الطبيعية في إحداث تنمية، ووضع قاطرتها على سكة الإقلاع الاقتصادي، لتحقيق التنمية الشاملة، ودرء الفجوة

الكبيرة بين الموارد الطبيعية والبشرية التي يملكها البلد وتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لفئات عريضة من المجتمع.

وهو ما أدى بالمختصين إلى التأكيد أن الدولة لا تتوفر على نموذج تنموي له إطار فكري منسجم يؤطره، بل تتوفر على نمط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعكس مزيجا مركبا يهيمن عليه اقتصاد الريع الذي يتغذى من السياسة.

تأتي هذه الورقة لمحاولة الإجابة على سؤال محوري: كيف يمكن كسب رهان التنمية في الجزائر بما يؤسس لنموذج تنموي جديد يتجاوز الاكراهات والتحديات التي يعرفها المسار التنموي في الجزائر ؟

وتنطلق الدراسة من فرضية محورية مؤداها أن تحقيق التنمية في الجزائر مرهون ببناء نموذج تنموي جديد يرتكز على الاقتصاد المنتج بدل الريعي، وعلى كسر عقد الإذعان الريعي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف ظاهرة التنمية في الجزائر، والبحث في سبل ارساء نموذج تنموي جديد يرتكز على الانتاج والاستثمار بدل إعادة توزيع العوائد الريعية التي ساهمت في استمرار النظام الحاكم لعقود من الزمن. وسيتم استعراض الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: اقتصاد الريع ... حجر العثرة أمام التنمية السوسيو اقتصادية.

ثانيا: مسار التنمية في الجزائر... بين نعمة الريع النفطي ونقمته.

ثالثا: الحاجة إلى التأسيس لنموذج جديد للتنمية.

أولا: اقتصاد الريع ... حجر العثرة أمام التنمية السوسيو اقتصادية

تطرح مسألة اقتصاد الريع بقوة على الساحة السياسية على اعتبار أنها قضية معيقة للتنمية ومعيقة للديمقراطية، وبالتالي معيقة للمواطنة وحقوقها في دولة الحق والقانون.

وتذهب العديد من الأبحاث لتؤكد الآثار السلبية لوفرة الموارد على عملية التنمية تُعَدّ الممارسات الريعية في البلدان النامية عموما جزءاً من النظام السياسي والاقتصادي، وتشكل المصدر الأساسي لاكتساب صفة الشرعية. وقد تأسس هذا النظام تاريخياً على عقد ضمني أو صريح تمنح السلطةُ السياسيةُ بموجبه المنفعةَ الريعيةَ لمجموعة من

الأشخاص أو الفئات، مقابل ولائها ودعمها السياسي. وقد تطورت آليات توزيع الريع واختلفت أشكالها مع مرور الوقت، إلا أن الغرض منها ومفاعيلها لم يتغيّرا.

1. النفط كعامل معيق لمسار التنمية:

تزخر أدبيات الاقتصاد السياسي بالعديد من الدراسات التي عكفت على البحث في العلاقة ما بين وفرة الموارد الطبيعية (كالنفط والغاز) في بلد ما وحال التنمية فيه.

وفي هذا الإطار استحوذت عملية تفسير وتحليل العلاقة ما بين وفرة الموارد ومدى تحقيق تنمية على اهتمامات الدارسين، وتمخض عنها الكثير من المقاربات النظرية تحت مظلة ما يوصف في أدبيات الاقتصاد السياسي بلعنة الموارد الطبيعية (Natural Resource curse)، سلبية العلاقة ما بين غنى الدول بالموارد وضعف مستويات التنمية والنمو فيها.

وفي هذا الصدد يجادل كل من Mehlum, Moene and Torvik في دراسة لهم 2006، أن الموارد الطبيعية قد تضعف من قيمة التنمية خاصة في ظل ضعف سيادة القانون وانتشار الفساد والبيروقراطية، بما يؤدي إلى خلق مؤسسات صديقة أو مشجعة للانتهاك والنهب بدل تحقيق التنمية.[4]

لقد أهملت الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط النظر إلى أي مدى تكمن أهمية وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع مستوى القدرات التكنولوجية، ومن ثَّم أصبحت مشكلة التنمية فيها أكثر تعقيدا، سواء في حال الطفرات أين تتزايد عائدات النفط، حيث تصبح الحكومات تهتم بعملية التوزيع –وليس بعملية الإنتاج – لهذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وهذا ما سمي بنمط من التنمية (تنمية الضياع) مما يؤدى إلى تفاقم التحديات الإقتصادية (كـ المرض الهولندي، لعنة الموارد) الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية استخداما أمثلاً. أو في حال النكسات أين تنهار أسعار النفط، حيث تواجه الحكومات الصعوبات والعجوزات المالية بحلول ظرفية لا دائمة، مما يترتب عنها آثار وخيمة على كافة الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية).[5]

2. فخ الاقتصاد - السياسي للريع النفطي:

على أهمية الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة السلبية ما بين وفرة الموارد وانتكاسة التنمية في الدول* خصوصا تلك التي تتميز بوفرة في الموارد الطبيعية، ولجت إلى ساحة أدب التنمية محاولات لتحليل التنمية وتعريفها من خلال منظور سياسي على اعتبار أن من مؤشرات التنمية التكامل والانصهار السياسي والديمقراطية.

فقد تعني التنمية في مفهومها السياسي توفير الاستقرار السياسي وهذا الاستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بخلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الإقتصادي والإجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على حسن استخدام الموارد. ومعيار التنمية الحقيقي هو الكفاءة والفعالية، ومدى تحكم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للمساهمة الفعالة في تحقيق تلك الأهداف.[6].

إلا أن المفهوم يأخذ مسارا مغايرا في الدول ذات الاقتصاد الريعي، بمعنى في الدول التي يعتمد اقتصادها على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض (كالنفط والغاز) المملوك كليا للدولة، واستعمال عائداته المالية الكبيرة في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين، وفي استيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمار هذه العائدات في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد، وتوفر في المقابل فرصا للعمل.

وعلى تعدد المقاربات المنهجية التي حاولت فهم دور ووظيفة الدخل الكبير المتأتي من إنتاج النفط (والغاز)، تبرز هنا مقاربة الباحث حسين مهدفي، بحيث تستند إلى مسلمين أساسيتين، تفيد إحداهما أن الدولة ذات الاقتصاد الريعي تعتمد سياسات توزيعية بدلا من السياسيات الإنتاجية. ومن ثم وبدل أن تستغل السلطة هذه الثروة الطبيعية وتجعل منها مصدرا لتحقيق التنمية، وتنتفع من قوة الثروة النفطية لتأسيس البديل: الاقتصاد - السياسي للنمو والتنمية، تقع في فخ الاقتصاد السياسي للريع النفطي.

ويجد كل ذلك سنده في طبيعة النظام السلطوي للدولة الريعية التي لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبتهم، فتصبح مستقلة سياسيا انطلاقا من استقلالها الضريبي(حسب مسلمة الباحث حسين مهدفي الثانية).[7]

ويترتب عن كل ذلك إخراج السكان من الحيز السياسي ومن نطاق المطالبة بالديمقراطية وما يترتب عن ذلك من تفعيل لمبدأ الرقابة على المال العام والمساءلة عن كيفية إنفاقه كأهم أسس النظام السياسي الديمقراطي من جهة. وإضعاف الجانب المؤسسي خاصة مؤسسة البرلمان باعتبارها ممثلة الشعب وتلعب دورا مهما في صنع السياسات العامة وخطط التنمية من جهة أخرى. فيترتب عنه سوء استغلال ثروة النفط

وإيرادات تصديره وخلق البيئة لسلوكيات تتسم بالزبونية والسعي للحصول على أكبر ريع، سواء من طرف الحكومات أو من طرف قطاع الأعمال.[8]

3. أثر اقتصاد الريع وما يرتبط به من فساد على برامج التنمية:

رغم عدم اتفاق الباحثين والمختصين على تعريف موحد للفساد وأسبابه وآثاره، وكذا أنواع الفساد وأيهما الأخطر على الاقتصاد والمجتمع والدولة، إلا أن ذلك لم يمنع بعض التحليلات الجزم بخطورة الفساد السياسي بمعنى فساد الحاكمين في أعلى هرم السلطة الذي يفتح الباب للإداريين ليمارسوا الفساد. [ويترتب عن توافق وتزاوج مصالح الإثنين الفاسدين وفي ظل دولة ريعية تعتمد في اقتصادها على الإيرادات المعتبرة من عائدات مواردها]، وفي غياب الشفافية والمراقبة الشعبية والمؤسسية، أن تصبح أموالها وثرواتها ومقدراتها مصدرا للنهب والسلب.[9]

- **الدولة الريعية باعتبارها مدخلا إلى فهم مأزق التنمية:**

يُجمع الكثير من الدارسين على صعوبة فهم حال التنمية في الدول الريعية التي يعتمد اقتصادها على الريع/ النفطي لما يتصف به من تأثر شديد بالمتغيرات والتقلب الدائم لأدائه بين النمو والركود. والآثار السلبية المترتبة على اعتماد الدول الريعية[10] على موارد غير مضمونة الاستمرارية، أو على موارد ماليّة خارجيّة غير مرتبطة بالعملية الإنتاجيّة. وهو ما ينعكس على الاستقرار السياسي للدول المعتمدة اعتمادًا رئيسًا على عوائد الريع المتغيرة، بدل اعتمادها على الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج.

ووفقًا للأطر النظرية التي تناولت نموذج الدولة الريعية/ النامية المنتجة للنفط، تصاب هذه الدولة بما يطلق عليه "لعنة الموارد"، بحيث تساهم إيرادات النفط في تحقيق طفرة من النمو لديها، من دون أن تصاحبها تنمية حقيقية، أو إصلاح سياسي ومؤسسي، [إلى جانب سيادة مجتمع استهلاكي اتكالي مستورد لكل شيء].[11]

ولأن الوفرة المادية التي توفرها الريوع/ النفطية في أغلب الدول الريعية/ بما فيها العربية (والجزائر جزء منها)، كان من المفروض أن تسهم في تحقيق تنمية حقيقية بدل الاكتفاء بتحقيق طفرة في النمو، فقد آثرت الدراسة أن تركز على

المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الريعي التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إخفاق عملية التنمية التي من المفروض أن تتمحور مضامينها الرئيسية حول المواطن كجهة إطلاق وتحريك عملية النشاط الاقتصادي وتوفير فرص

عمل كسب الرزق، وتوفير تنمية على المدى الطويل لمختلف مناطق الوطن عبر تعزيز تأمين الخدمات الأساسية لساكنيها وتخفيف حدة الفقر فيها، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره ركيزة أساسية في عملية التنمية ولسياسات التنويع الاقتصادي.

- **المظاهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد المتلازمة والاقتصاد الريعي:**

تتعد مظاهر وآثار اعتماد دولة ما على العائد الريعي المتولد على تصدير الموارد الطبيعية (كالنفط والغاز)، وتختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تبعيتها لهذه الموارد ومع ذلك فهي تشترك في نقطة محورية مفادها أن الريع لم يعد ظاهرة فوقية متمثلة في نظام، وإنما تحوّل إلى منظومة علاقات وحوافز تطورت وتشعبت في الاقتصاد والمجتمع، وترتب عنها فسادا على مختلف المستويات، انعكست سلبا على برامج وسياسات التنمية.

- **الريع كمرتكز أساسي للفساد الاقتصادي:** أجمع الاقتصاديون على اعتبار الريع مُقوّما أساسيا للفساد الاقتصادي وحتى السياسي، وتعتبر مصادر الريع على تنوعها عاملا أساسيا يشل أو يعقم كل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد خلصت دراسة مهمة للباحثين الأمريكي "أآرون تورنيل" Aaron Tornell والإيرلندي "فليب لين" Fhilip.R.Lane صدرت عام 1999 إلى نتيجة مفادها أن تراكم المال الذي لا ينبع من نشاط اقتصادي حقيقي يتيح المجال إلى إمكانية هدر الثروة في أنشطة ومشاريع أقل إنتاجية، ويزيد من حجم التشوهات والانحرافات في العملية الاقتصادية،[12] ما يؤثر سلبا على المشاريع التنموية.

وتبرز أهم الآثار السلبية للتزاوج مابين الريع والفساد على المستوى الاقتصادي خاصة على مستوى المشاريع العمومية للدولة وفي حالة عدم استنادها على دراسات مفصلة للجدوى الاقتصادية، ووجود مبالغة في تقدير كلفة هذه المشاريع، وفي ضبابية مكوناتها، ما يتيح فرصة أمام المشرفين عليها استخلاص فوائض مالية هائلة، تتحول تحت الطاولة، إلى رؤوس أموال خاصة وإلى استثمارات رأسمالية خصوصية بين عشية وضحاها.[13] استنزاف مواردها في نفقات وهمية أو غير مجدية بدل صرفها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

إلى جانب ذلك تلقي منظومة الريع بظلالها على القطاع الخاص، فيصبح التنافس ليس على إنتاج وابتكار سلع وخدمات أفضل نوعًا أو سعرًا، بل على تنمية العلاقة الزبائنية مع رموز الدولة للحصول على حصة أكبر من الريع.

- **الريع كمرتكز أساسي للفساد السياسي:** بالنظر إلى الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة جاءت إسهامات الكثير من الدارسين لتركز على دولة الريع واقتصاد الريع وتداعياتها السياسية بدراسة الآثار المترتبة عن وفرة الموارد الريعية على شكل النظام وطبيعة الممارسات السياسية.

وحسبهم يمنح تدفق الريع الخارجي الدولة استقلالا ماديًا مُعتبرًا، ويُعفيها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، وهكذا يُقلب القول المأثور "لا ضرائب من دون تمثيل سياسي" إلى "لا حاجة إلى التمثيل السياسي حيث لا تفرض الضرائب."[14]

ولا يصبح النظام بحاجة إلى دعم شرعيته من خلال أدائه، بل باعتماده آلية إعادة توزيع الريع في شكل إنفاق مباشر على الأفراد والمشاريع والخدمات العامة، من دون رقيب أو حسيب، أو حتى ضوابط تحكم العملية.

في هذا الصدد تبرز بوضوح الكثير من المقاربات النظرية التي حاولت تفسير واقع الاستبداد الذي تعيشه الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وكيف تسهم عائدات الريع الضخمة في تماهي الخطوط الفاصلة ما بين الدولة والسلطة وشخص الحاكم، بما يؤثر سلبا على الممارسات الديمقراطية، ويحول دون إحداث تغيير سياسي ديمقراطي حقيقي.
وفحص هذا الواقع تحت مسميات المرض الهولندي السياسي Political Dutsh Disease والدولة الريعية Rentier State، بحيث صبت نتائج دراسة كل من أستاذ العلوم السياسية مايكل روس، وعالما السياسة والاقتصاد ريكي لام وليونارد وانتيشكون، على تلك الآليات اللصيقة بعائدات تصدير الموارد الطبيعية/ النفطية التي تعمل على تعزيز سطوة النخب الاستبدادية الحاكمة.[15] وخلاصة اعتبار الريع/النفطي كمقوم أساسي للفساد السياسي ترتبط بصورة أساسية بقدرة النخب الحاكمة من خلال سطوتها على عائدات الريع في تثبيت واقع شاذ تتعاظم فيه سطوة النخب الحاكمة، واستغلالها لهذا العائد لزيادة الإنفاق لشراء الولاء، وتقليص الضرائب لتجنب المساءلة.

- **الريع كمرتكز أساسي للفساد الاجتماعي:** يعتقد الكثير من الدارسين على عدم انحصار الآثار السلبية المترتبة على الوفرة المادية التي يوفرها الريع على الجانب الاقتصادي والسياسي فحسب، بل يذهب الكثير من الاقتصاديين أنفسهم للتأكيد على أن من اعقد

المشكلات التي تفرزها سياسات الدولة الريعية ظهور أمراض اقتصادية يترتب عنها خلل أخلاقي واجتماعي ويصبح المجتمع بيئة خصبة لاستشراء الفساد بكل صنوفه.[16]

ولا ينحصر الفساد المتلازم مع الاقتصاد الريعي في انتشار مظاهر مرضية كالرشوة فحسب، بل يتجلى بشكل خطير في ظهور سلوكيّات اجتماعية لا تشجع على العمل والاستمرار في الإنتاج، ولا على تطوير الذات، والزيادة في المردودية. وأكثر من ذلك يُسهم بشكل كبير في سكون المجتمعات بفعل اعتمادها على العائدات الريعية، لتنتج حالة من الخمول العام، وفي مفهوم الفساد الواسع يعتبر هذا الخمول مصدر للوهن إن كان في المجتمع أو في السلطة.

ولا يمكن بكل حال التغاضي عن تداعيات كل ما سبق على منظومة الأخلاق والقيم في مجتمع من المجتمعات، متمثلة في الإذعان والتملق تجاه السلطة، والتنافر مع الآخرين حيث إن كل ما يحصل عليه أي منهم هو انتقاص مما يمكن أن يحصل عليه الآخرون (Zero Sum Game)، والاستهلاك الاستعراضي التفاخري (Conspicuous Consumption). تصبح أكثر أشكال الفساد مقبولةً اجتماعيًا، بل ومقوننة (حيث تُصاغ القوانين والأنظمة بشكلٍ فضفاض لتسمح بها ولا تردعه).

ثانيا: مسار التنمية في الجزائر... بين نعمة الريع النفطي ونقمته:

ارتبطت عملية التنمية في الجزائر على غرار باقي الدول العربية النفطية ارتباطاً وثيقاً بالنفط وما يدره من إيرادات. فقد اعتمدت منذ استقلالها على النفط اعتمادا مفرطاً ، خلال مسيرتها التنموية، فإيرادات تصديره تعد المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية، وأحد أهم الموارد التي تمول بها برامج التنمية الاقتصادية فيها، ومن هنا يتضح لنا وجود آثار كبيرة لتقلبات أسعار النفط وانعكاسات جمة لها على الإيرادات النفطية للجزائر، وعلى تمويل التنمية الاقتصادية فيها.[17]

1. برامج تنموية ضخمة مقابل نتائج هزيلة:

يتطلب البحث في موضوع إشكالية التنمية في الجزائر وعلاقة ذلك بالاقتصاد الريعي، اعتماد مقاربة الاقتصاد السياسي والبحث في علاقة الاقتصاد بطبيعة النظام الحاكم في الجزائر، وهو ما يمكن من فهم لماذا فشلت مشاريع التنمية رغم اعتماد برامج تنموية ضخمة.

لقد كانت أهم نقطة بُنيت عليها سياسة التنمية في الجزائر هي ضرورة تحقيق إستراتيجيتين هما: تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين. ومن أجل ذلك شرعت الدولة منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد.

فكان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001- 2004) رصد له 07 مليار دولار موجهة لدعم الأنشطة الصناعية والزراعية وتحسين المستوى المعيشي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) رصد له مبلغ 114 مليار دولار وكان هدفه الأساسي تحفيز الاستثمار. وجاء بعدها برنامج توطيد النمو(2010-2014)، الذي رُصد له 286 مليار دولار وكانت من بين أهدافه رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان.[18]

وصولا عند البرنامج الخماسي (2015- 2019) الذي رصد له أكثر من 262 مليار دولار، وحُدد هدفه في إنعاش العديد من القطاعات وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وقد ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار النفط بحيث وصل سعر البرميل الواحد في حدود 120 دولار للبرميل. ومنذ 1999 أنفقت الجزائر حوالي 1000 مليار دولار على مشاريع من المفروض أن تؤدي إلى إحداث تنمية على مختلف المستويات. إلاّ أن الحصيلة لم تكن في مستوى المبالغ المالية التي أنفقت وكانت بعيدة جدا عن التوقعات المنتظرة، لعدة أسباب أهمها:[19]

- أنها مست مجالات غير إنتاجية؛ ففي برنامج رئيس الجمهورية خلال العهدة الثانية مثلا أعطيت الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45 بالمائة من البرنامج، في حين خصصت 8 بالمائة فقط منه لقطاعات حيوية وهي الصناعة والزراعة والصيد البحري والسياحة.

- أن ما تم انجازه من مشاريع يتعلق أغلبه بالبنية التحتية والسكن وبناء الكثير من المؤسسات التعليمية والجامعية...الخ، وهي مشاريع تُشكل بنية تحتية لتحسين ظروف معيشة السكان ولا تُعبّر بالضرورة عن تحقيق التنمية، يعود الفضل في انجازها لارتفاع أسعار النفط صدفة إلى مستويات قياسية (إلى 150 دولار للبرميل في جويلية 2008)، وليس لديناميكية اقتصادية ترتكز على الاستثمار المنتج.

- ارتباط هذه البرامج بأسلوب التبذير وسوء التسيير للموارد العمومية انعكس بشكل واضح في الخلل في البرمجة والتدبير وتجلى في ضعف وتيرة إنجاز المشاريع المُبَرمَجة والتي تجاوزت السقف الزمني التي حُدد لها، رصد مبالغ إضافية لمشاريع من المفروض أنه تم انجازها، لكنها لم تُنفذ في المخططات السابقة.[20]

- **سياسات اقتصادية بخلفيات سياسية مهدت لقيام حركات احتجاجية:**

شكل تراجع أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 تداعيات على موازنة الدولة الجزائرية، إذ أصبح الاقتصاد الجزائري يعيش أزماتٍ متواصلة، انعكست في بروز اختلالات كبيرة على مستوى المشروع الاقتصادي والاجتماعي، كالبطالة وأزمة السكن، بالإضافة إلى الهجرة نحو المدن الكبرى.

ومع ارتفاع حدة المشكلات الاقتصادية مع زيادة الأسعار، في مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، مهد كل ذلك لظهور أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية، حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا يتمثل في شباب الأحياء والمدن، عبر عن رفضه لأوضاعه المعيشية بلغة سياسية جديدة، وباستخدام العنف كأداة تعبيرية.[21].

فشهد المجتمع الجزائري ابتداء من عام 2015، حركات احتجاجية قدرها البعض بما يزيد عن 6 آلاف حركة احتجاجية قامت في غالبيتها على استعمال العنف بقطع الطرق واحتلال الفضاء العام للتعبير عن مطالب اجتماعية فقط.

- **اختل الوضع الاقتصادي فانعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي:**

منذ فيفري 2019 شهدت الجزائر حراكا شعبيا احتجاجيا على غرار الدول العربية الأخرى، حمل عاليا مطلب تحقيق العدالة الاجتماعية كأحد المفاهيم المحورية في تعريف التنمية بطريقة موسعة كما جاء بها أمارتيا كومار سن في كتابه التنمية حرية[22]، وبما ينطوي عليه من مساواة في توزيع الدخل، ومساواة في توزيع الأصول، ومساواة في توزيع فرص العمل، ومساواة في توزيع الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية والتنموية، وتحقيق توازن جهوي وعدالة مجالية.

ومع أن تاريخ الدولة والمجتمع ليس حديثا مع الحركات الاحتجاجية، التي طالما ساقها المجتمع واستطاعت الدولة/ النظام التعامل معها بسياسة الانحناء الإيجابي، إلا أن الجديد فيها هو مطالبتها بإسقاط النظام الحاكم/ الريعي الذي فشل في تحقيق طموحات الأفراد وتحقيق التنمية. فشل يمكن تفسيره من خلال فحص علاقة الارتباط ما بين

المشكلة الاقتصادية وطبيعة النظام الحاكم في الجزائر، وانعكاسات ذلك على الجانب الاجتماعي.

فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وهو خيار انتهجه النظام الحاكم منذ الاستقلال. وبغض النظر عن ما يساهم به النفط حسب إحصائيات رسمية بنسبة 98 بالمائة من الصادرات، وما يشكله من نسبة 60 بالمائة من ميزانية الدولة، وما بين 35 إلى 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. فالأكيد أن الاقتصاد الريعي هو إحدى المقومات الأساسية للنظام السياسي في الجزائر، وهو يشكل ضمانة لاستمرار النظام الحاكم[23].

والأدهى من كل هذا أن هذا النمط السياسي/الاقتصادي يرتكز على مؤسسات سياسية إقصائية يترتب عنها مؤسسات اقتصادية غير فعَّالة (نهَّابَة)، تعمل على إثراء النخبة المُمسكة بالسلطة السياسية من دون الالتفاف إلى مصالح أفراد المجتمع، ولا العمل على دفع عجلة التنمية.[24]

ومع انخفاض أسعار النفط منذ منتصف 2014 برز الواقع المأزوم الذي تعيشه البلاد على المستوى الاقتصادي وتبعاته الاجتماعية، فكانت النتيجة المطالبة برأس النظام السياسي الذي أثبتت برامجه التنموية النابعة من سياسة شعبوية غير مدروسة هدفها شراء السلم الاجتماعي، عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجات المتزايدة للمواطنين، ولا الحد من الفوارق بين الفئات بدليل اتساع دائرة الفقراء والمحتاجين، ولا تقليص التفاوتات المجالية بدليل الانتفاضات التي عرفتها العديد من الولايات، بما فيها المناطق الجنوبية.

2. التنمية في الجنوب...هل تحقق التوازن الجهوي والعدالة المجالية:

أولت الدولة أهمية لمسألة التوازن الجهوي منذ الاستقلال، فقد أدرك المشاركون في مؤتمر طرابلس سنة 1962 أهمية التوازن الجهوي في بناء الدولة الجزائرية المستقلة، فتضمنت كل المخططات الإنمائية الاشتراكية الثلاثية، الرباعية والخماسية هدف تحقيق التوازن الجهوي، وبعث أقطاب تنموية جهوية.

ولم تتخلف عن ذلك مختلف المواثيق الرسمية والقوانين، بدء بدستور 1976 الذي أكد في مادته الثانية والعشرون على أن سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي، يهدف إلى محو الفوارق الجهوية، وتأمين تنمية منسجمة، وصولا إلى دستور 2016 الذي

تناول المسألة فنص بشكل صريح على أن "يضل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي".[25]

وعلى أهمية هذه القوانين[26] في إرساء توازن جهوي وتحقيق عدالة مجالية، إلا أن النتائج العملية أظهرت بعد سنوات استمرار حالة اللاتوازن. وأدت السياسات التنموية إلى تعميق وتجذير الاختلالات المجالية بين شمال البلاد ووسطها وجنوبها.

ورغم أن المختصين يرون في فشل تحقيق تنمية متوازنة تحد من الاختلالات والفوارق التنموية يرجع بالأساس إلى ميل السلطة الحاكمة إلى الإبقاء على المركزية في التسيير، واستبعاد الخيار الجهوي كإستراتيجية تحقق التنمية المتوازنة للمجال الوطني.

إلا أن اعتماد الدولة/السلطة الحاكمة لنمط تنموي يرتكز على عائدات الريع النفطي في انجاز المشاريع التنموية، ولعبها دور الدولة الراعية التي تعتبر الجباية البترولية موردها الرئيسي للخزينة العمومية وهي تقوم بتوزيع هذا العائد على مختلف الولايات ومناطق البلاد، وفق قاعدة ريعية معروفة، ساهم بشكل كبير في اختلال التوازن الجهوي، وإعاقة عملية التنمية.

ويعتقد الكثير من المراقبين أن أكبر عيب في هذا النمط التنموي القائم على الريع النفطي هو أنه غير متوازن، وأن أحد أبرز أخطاءه القاتلة تركيزه على مناطق بعينها (مدن كبرى) دون سواها.

ورغم أن عدم التوازن الجهوي وتجذر الاختلال المجالي موجود ما بين شمال البلاد ووسطها وجنوبها، وما بين مدنها ومناطقها الريفية، فقد تعمدت الدراسة الإشارة إلى مدن الجنوب الكبير التي وجدت نفسها بعد 15 سنة من البحبوحة المالية، وسط محيط معزول ميزه غياب المشاريع التنموية، ارتفاع نسب البطالة، وغياب العدالة المجالية.

فرغم أن المنطقة الجنوبية تشكل 83% من مساحة البلاد، وتمثل مصدر ثروات النفط والغاز، وتدر 98% من المداخيل المالية للبلاد، لا يشغل هذه المساحة الشاسعة سوى 10% من السكان. أما على صعيد النشاط الاقتصادي فلا يتواجد في المنطقة سوى 10% من مناطق النشاطات و5% من المناطق الصناعية وحوالي 9% فقط من الوحدات الاقتصادية حسب ما تشير إليه الإحصائيات. وفيما يتعلق بتوزيع المؤسسات الخدماتية العمومية من مؤسسات صحية، مؤسسات الإدارة العمومية ومؤسسات التعليمية، فتشكل نسبة 11- 14% في الإقليم الجنوبي. ومع قلة التجمعات الحضري يجد سكان

الجنوب صعوبة اكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية بحكم التوزيع المتشتت للسكان في مجال جغرافي جد شاسع.[27]

3. أسباب أزمة النموذج التنموي في الجزائر:

تتعدد أسباب تعثر السياسات التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال. فرغم توجه الدولة نحو تبني سياسات اقتصادية واجتماعية هدفها تحسين الظروف المعيشية للسكان، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحقيق طفرة تنموية جادة، فظل التفاوت الجهوي سمة مميزة للمجال الجغرافي الجزائري، ومازالت العديد من المناطق تشهد عجزا في الخدمات العمومية الأساسية. وعلى تعدد أسباب التعثر يمكن حصر أهمها في:

أ/ الارتكاز على اقتصاد ريعي غير متنوع: فمنذ الاستقلال واعتماد تجربة التخطيط المركزي مرورا بإصلاحات التعديل الهيكلي وصولا إلى محاولات الإنعاش الاقتصادي بقي الاقتصاد ريعيا بامتياز ويعتمد على التمويل الريعي بالدرجة الأولى. وقد ترتب عن ذلك:

- تجذر خصائص هيكلية ميزت الاقتصاد الوطني تتمثل في اعتماده الشبه كلي على صادرات المحروقات وعلى الواردات من السلع الغذائية بالدرجة الأولى، فأسهم ذلك في ضعف الإنتاجية وعدم التنوع في الإنتاج،[28] بسبب ضعف الطاقات وعدم تحريرها لأسباب سياسية تتعلق أساسا بتناقض الإرادة السياسية مع الإرادة المجتمعية، وهو ما أكدته كما رأينا سابقا نظريات لعنة الموارد والدولة الريعية؛
- ساعدت عائدات للريع المادية في إرساء النظام الحاكم لقاعدة ريعية في التعامل مع مسألة التنمية، أساسها عقد اجتماعي قائم على المساومات السلطوية، وعلى مبدأ مقايضة الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية لاسترضاء المواطنين، في مقابل سكوتهم عن أي مطالب بالإصلاح والتغيير، فلا المجتمع استفاد من مشاريع التنمية، ولا تحقق التغيير السياسي؛
- فكانت النتيجة لا استغلال للوفرة المالية في مشاريع تنموية حقيقية، ولا في تحفيز الإنتاج المحلي، في ظل غياب ديناميكية اقتصادية بواسطة الاستثمار المنتج. وقد كشفت نسبة الفقر المرتفعة، وتدني نسب المشاركة في سوق العمل[29] كمؤشرات للتنمية، الإخفاق التنموي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا استغلال فرصة اليسر المالي لخلق الثروة وبناء اقتصاد متنوع، والنهوض بالقطاع الفلاحي والصناعي، بل حتى السياسات والبرامج الإنمائية المتبعة[30] لم تسهم في

معالجة الاختلالات والتشوهات، ولا في تحقيق تنمية حقيقية، لأنه وعلى ضخامتها وما استهلكته من موارد مالية كانت فقط لتحسين ظروف معيشة السكان وشراء النظام للسلم الاجتماعي الذي يضمن استمراره.

ب/ عدم تجذر مفهوم الاقتصاد الليبرالي الذي يرتكز على اقتصاد السوق والمنافسة والابتكار والتوزيع العادل للثروة. ومع أن الجزائر تخلت عن التوجه الاشتراكي منذ 1989 بموجب دستور 23 فيفري، وتبنت النظام النقيض له ألا وهو النظام الرأسمالي، و تقديمه بأنه البديل الحتمي والخيار الأنجع والكفيل بتحقيق التنمية الشاملة.

إلا أن فرضية تحرير الاقتصاد من شأنها تحرير الحقل السياسي لم تصدق. "أضف إلى ذلك أن التحرير الاقتصادي لم يؤد إلى بناء اقتصاد سوق وفق النموذج الليبرالي، بل ترتب عليه استفادة أقليات وشبكات مصالح المرتبطين بالنظام".[31]

ج/ افتقاد الدولة لمفهوم إدارة التنمية: يرتبط نجاح أو فشل عملية التنمية إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل في إدارة التنمية.[32] لكن فحص مؤشرات التنمية في الجزائر من بطالة وفقر وأمية وتدني الخدمات الصحية والتعليمية، يعتبر دليلا على افتقار الدولة لمفهوم إدارة التنمية، بما يعنيه من استخدام أمثل للموارد المتاحة لتحقيق أهداف معينة؛ ومحورية الكفاءة أو الكفاية في العملية الإدارية.[33]

ثالثا: الحاجة إلى التأسيس لنموذج جديد للتنمية

يقتضي إرساء نموذج تنموي جديد في الجزائر يقوم على سياسات عمومية منسجمة تراعي التوازن الجهوي وتحقيق عدالة مجالية، ويضمن مقومات جودة الحياة لكافة الجزائريين، القطع ما كان معتمدا من نمط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي يعكس خليطا مركبا بين اقتصاد الريع الذي يتغذى من السياسة. وعلى تعدد عناصر نموذج التنمية المرجو يمكن حصر أهمها في:

1. التحول من نموذج دولة "الريع" إلى نموذج دولة "الإنتاج":

وعلى صعوبة عملية التحول من منظومة الريع والعقد الاجتماعي الريعي، وما يقتضيه الأمر من القطع مع مختلف السياسات والأنماط الاقتصادية القائمة وتتغذى من عائدات الريع، وما ترتب عنها من مظاهر الفساد والاستبداد والبطالة، وتدني المستوى المعيشي للأفراد، إلا أن ذلك سيكون ممكنا إذا:[34]

أ/ التلازم ما بين التحول السياسي والتحول الاقتصادي: فقد أكدت تجارب التحرير السياسي للعديد من الدول الغربية وجود ارتباط وثيق ما بين التغيير السياسي والاقتصادي، على اعتبار أن الليبرالية الاقتصادية من شأنها أن تقود آليا إلى ليبرالية سياسية، بما يعني تحرير الاقتصاد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تكريس الديمقراطية، ويتحقق التحول السياسي من خلال:

- **فك الارتباط الذي كثيرا ما وصل إلى درجة التماهي في مراحل تاريخية عديدة بين الدولة والسلطة والنظام**، وهو ما مكن النظام الحاكم/ السلطة من التحكم في عملية إعادة توزيع عوائد الريع وفق قاعدة ريعية تضمن استمراره. واعتماده لمبدأ الإشباع وليس الإقناع وتوزيع العائدات على أفراد المجتمع بطريقة غير متوازنة، ما أفرز منهجيا ظاهرة الزبونية السياسية. وساعد هذا المنطق النظام الحاكم على الاستمرار دون إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي، وعلى كسب الولاء السياسيّ وشراء السّلم الاجتماعي.□□
- **بناء المؤسسات وترسيخ الممارسات الديمقراطية:** فعلى تعدد الدراسات التي ربطت ما بين التنمية ومدى ترسخ القيم والمؤسسات الديمقراطية، تبرز دراسة

أمارتيا كومار سن في كتابه التنمية حرية[36]، في تعريفه الموسع للتنمية كعملية توسع في الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس. وأكد على العلاقة العضوية بين التنمية والحرية، فلا تكتمل الأولى إلا بزوال كافة المظاهر السالبة لمعنى الحرية، وأهمها الاستبداد السياسي، ومصادرة حرية التعبير والسيطرة على الفعاليات السياسية، وهو ما يوفره النظام الديمقراطي.

- **تعزيز الرقابة الشعبية على مصادر الريع:** فمن شأن ترسخ الممارسات والقيم الديمقراطية تعزيز الثقة والإيجابية وثقافة الرقابة والمساءلة لدى المجتمع. وهو ما يمكنه من خلال ممثليه المنتخبين، السيطرة على مصادر الريع الذي مثّل تاريخيًا مصدر القوة للسلطة الحاكمة، وسبل إنفاقه في تطوير الاقتصاد المنتج والمشغّل للمواطنين، بما يسهم في تحقيق التنمية.
- **التخلص من استشراء العقلية الريعية في الثقافة المجتمعية:** فقد أدى استشراء ثقافة الريع وتعمقها في سلوك الأفراد حاكمين ومحكومين، أن أصبحت حاضنة وموجهة لكل التصورات والممارسات. وما لم يتم القطع مع هذه العقلية الغنائمية، سيبقى الاقتصاد دائرا في منظومة مغلقة لا تتجاوز الاستثمار في الأرض واستخراج النفط، اقتصاد

أحادي غير منتج ولا يدمن المخاطرة والإبداع، وستبقى السلطة حاكمة ومتحكمة في إعادة توزيع عوائده بما يخدم سطوتها واستمرارها، ومجتمعا يمجد الكسل ويحتقر العمل.[37]

ب/ تنويع الاقتصاد والانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة: يتطلب تحول الجزائر من نمط اقتصادي قائم على الريع إلى اقتصاد إنتاجي/ تحويلي يزيد في ثروة البلاد الحقيقية، ويسهم في تفعيل تنمية حقيقية مستدامة، العمل على عدة جبهات:[38]

- التخفيف من تبعية الاقتصاد الوطني لريع المحروقات وما يترتب عنها من زيادة الاعتماد على تدخل الدولة في معالجة التشوهات التي تصيب القطاع العام والخاص، وتثبط عملية التخصيص الأمثل للموارد؛
- الاتجاه نحو التركيز أكثر على الاستثمار الإنتاجي بدل الاستثمار التجاري بما يعزز من فرص تحقيق تنمية مستدامة؛
- اعتماد نظام ضريبي فعال وكفؤ يكون بمثابة ركيزة متينة لإقامة مجتمع منتج على تحمل نفقات التنمية بأقل تكلفة وبفعالية وكفاءة أكبر.[39]

2- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية: فلا يمكن إنكار الترابط العضوي ما بين مبدأ العدالة الاجتماعية والتنمية، وانعكاس ذلك على مسار التغيير والإصلاح، فلا يمكن تجسيد تنمية بمختلف أبعادها من دون تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بما ينطوي عليه من قضاء على مصادر الحرمان، والمساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد.

وإذا كان موضوع العدالة الاجتماعية قد فرض نفسه بقوة على جدول أعمال الدولة والمجتمع في الجزائر منذ الحراك الشعبي الاحتجاجي فيفري 2019 فأنهى مقايضة الخبز بالحرية، فإن تكريس هذا المبدأ بمختلف عناصره على أرض الواقع وبما يضمن تحقيق التنمية يتطلب إلى جانب مسائل أخرى، إعادة النظر في الساسة الضريبية، وإعطاء الأولوية لمسألة توفير فرص عمل للشباب باعتبارهم قوة المجتمع وركيزة استقراره، وإعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، بما يحقق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية في هيكل الأجور والدخول داخل القطاع الواحد.[40]

3- **تكريس المقاربة التشاركية:** خاصة ما تعلق بالدور المنوط بالقطاع الخاص المفروض أن يكون صاحب الدور الرئيسي في إدارة التنمية وفي التأثير على الإدارة الحكومية وعلى المجتمع ككل.

وعلى أهمية الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبقى لوحدها شرط غير كاف، ورهين بمدى انخراط القطاع الخاص في الاستثمار والإنتاج والتشغيل. وهو ما يعني:[41]

- ضرورة إشراك القطاع الخاص عبر الحوار والتشاور حول أولويات الاستثمار العمومي في إطار من استراتيجية محددة للتنويع الاقتصادي؛
- والعمل على خلق البيئة القانونية الملائمة من أجل تشجيع المبادرة الفردية، والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء؛
- والنظر في الميزانية المخصصة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص نسب معتبرة لها من مبلغ البرنامج التنموية، تعكس مدى مركزية القطاع الخاص في دائرة اهتمامات الحكومة .

4 - التركيز على الرأسمال اللامادي وخاصة الرأسمال البشري وعلى الثقافة والقيم لأهمية هذا البعد في بناء نماذج تنموية منسجمة مع الخصوصيات التاريخية والحضارية.

5 - اعتماد النظام الجهوي كاستراتيجية فعالة لتحقيق التنمية الوطنية، حيث يسهم بناء نظام جهوي سليم يتلاؤم والخصوصية السياسية والطبيعية والجغرافية للجزائر في ضمان تنمية متوازنة، تعزز الشعور بالعدالة بين سكان مختلف جهات الوطن ويعزز الشعور الوطني[42].

6 - محاربة الفساد وإحداث قطيعة مع الامتيازات المترتبة عن إعادة توزيع عوائد الريع بحيث يكون هدفاً محورياً في النموذج التنموي الجديد، فيكون حافزاً لتقليص الفوارق الاجتماعية والمساهمة في إنعاش النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

لم يعد مفهوم التنمية منحصرا في التعريف الكلاسيكي لها الذي يركز على معالجة اختلالات الدخل الفردي، وتعزيز مظاهر النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج الوطني، بل أخذ المفهوم أبعادا تركز عل العلاقة العضوية بين التنمية وتوسيع الحريات. فلا تتحقق تنمية أي مجتمع من دون إزالة كافة المظاهر السالبة لحريته كالفقر والبطالة والاستبداد السياسي، ومن دون التأسيس لعقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع.

ولا يمكن أن تتجسد التنمية في الجزائر إلا بتفعيل نموذج تنموي يقطع مع نمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي كان سائدا، ويعكس مزيجا مركبا يهيمن عليه اقتصاد الريع الذي يتغذى من السياسة، ويسعى إلى تحقيق:

- تحول الجزائر من نموذج دولة الريع إلى نموذج دولة الانتاج، وما يترتب عن هذا التحول من ترسيخ للقيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، فتتحقق فرضية أن التحرير الاقتصادي لا بد أن يقود لتحرير سياسي؛
- كسر عقد الإذعان الريعي الذي يرتكز على إعادة توزيع السلطة لعوائد الريع على المجتمع بما يضمن سطوتها وتحكمها فيه من دون أي تغيير سياسي، وما نتج عنه من فساد سياسي واقتصادي واجتماعي. وفي المقابل بناء عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكومين وفي دولة تضمن حقوق مواطنيها، وتسعى لتوظيف طاقاتهم.
- ويبقى ضمان تحقيق تنمية مستدامة بعيدا عن تجاذبات السوق العالمية للطاقة، وتذبذب عوائد الريع الذي أدخل البلاد في أزمات عديدة، رهين بتجاوز الاعتماد على قطاع المحروقات (النفط، الغاز)، والاتجاه نحو استغلال موارد الطاقة المتجددة، لضمان أمنها الاقتصادي وتمويل صيرورة عملية التنمية، خاصة مع توفر الجزائر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية، ومن احتياطي ضخم من اليورانيوم.

الهوامش:

[1] العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص272.

[2] صالح دعاس عميور، مأزق التنمية في الجزائر، رقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع تحديات، بجامعة الشلف ، أيام 16-17 ديسمبر 2008، ص3.

[3] صالح دعاس عميور، المرجع السابق، ص.1.

[4] أسماء ماهر محمدين أبو الحسن، الدولة الريعية وتحولات الدول، تاريخ النشر 2014/11/29، www.arabprf.com، تم التصفح بتاريخ: 2020/09/09.

[5] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 05، ديسمبر 2016، ص134.

* التأكيد على السلبية بين المتغيرين لا تخلو من بعض الاستثناءات بدليل وجود دول غنية بالموارد كالولايات المتحدة وكندا ومع ذلك تشهد آداء اقتصاديا جيدا وتنمية، وهو ما أدى بالباحثين إلى مراجعة الفرضية الأساسية لأطروحة لعنة الموارد لتشير إلى تبعية البلد لصادرات الموارد بدل من وفرة هذه الأخيرة بشكل مطلق.

[6] أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعظلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 14.

[7] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة (حالة العراق)، ورقة سياسات، بغداد، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013، ص05.

[8] بوبكر صابة، قراءة في كتاب يوسف خليفة اليوسف: الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، مجلة المستقبل العربي، العدد 455، 2017، ص160.

[9] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلية كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد الثلاثون، الجزء الثاني، صيف 2020، ص ص540–541.

[10] تطرح اختلاف وجهات نظر بعض الباحثين وعدم وضوح الرؤية بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، وفي هذا الصدد ركز البلاوي مثلا على أن الريع يتصدّر الاقتصاد ودخل الدولة، ومصدر الريع هو الإيرادات الخارجية (نفط، مساعدات أجنبية... إلخ)، ويتطلب ذلك توظيف قوة عمل كبيرة في الاقتصاد المحلي لتوليده، والدولة هي المتلقي المباشر والأساس لهذه الإيرادات. أما لوشياني فسعى إلى مزيدٍ من الدقة، حيث يتطلب اعتبار الدولة ريعية أن يُشكّل الدخل الريعي ما لا يقل عن 40 في المئة من دخل الدولة، وأن يُشكّل إنفاق الدولة جزءًا "مهمًا" من الناتج المحلي الإجمالي. لتفاصيل أكثر أنظر:

– Hazem Beblawi, The Rentier State in the Arab World, in Giacomo Luciani (ed) ,The Arab State (Berkeley , University of California Press, 1990).

– Giacomo Luciani, Allocation vs. Production State: A Theoretical Framework, in: Giacomo Luciani (ed) ,The Arab State (Berkeley: University of California Press, 1990).

[11] آية بدرة عليوة عبد السلام، فشل نموذج الدولة الريعية: قراءة في الأزمة الفنزويلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، قطر، ماي 2019، ص 01.

[12] توفيق حكيمي، فاطمة الزهراء حشاني، إشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الأعراض السياسية للعنة الموارد على ضوء معطيات الواقع العربي والإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد 09، جويلية 2016، ص05.

[13] إدريس ولد القابلة، اقتصاد الريع المرض المزمن المحبط بالمغرب، مجلة الحوار المتمدن، النسخة الإلكترونية، العدد 4720، الصادر بتاريخ: 2015/02/14، على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=455139، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/14.

[14] عمر منيف الرزاز، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مجلة العربي الجديد، نشر بتاريخ: 2018/06/15، https://www.alaraby.co.uk/، تاريخ التصفح 2020/06/14.

[15] توفيق حكيمي، فاطمة الزهراء حشاني، المرجع السابق، ص04.

[16] محمد نبيل الشيمى، الاقتصاد الريعي: المفهوم والاشكالية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، نشر بتاريخ: 2016/01/06، على الرابط الالكتروني:https://democraticac.de/?p=25453 ، تم التصفح بتاريخ:2020/06/14.

[17] مراد علة، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000–2004) ، مجلة رؤى استراتيجية، الامارات العربية المتحدة، عدد يناير 2017، ص.92.

[18] يوسف بيبي، المرجع السابق، ص ص58–59.

[19] لقرع بن علي، المرجع السابق.

[20] الحسن عاشي، البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للاقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟، مركز كارنغي للشرق الأوسط، نشر بتاريخ 05 أوت 2010، على الرابط الالكتروني: https://carnegie-mec.org/2010/08/05/ar-pub-41344، تم التصفح بتاريخ:2020/08/15.

[21] الحاج بلهواري، الحركات الاحتجاجية بالجزائر: من التظاهر السلمي إلى الاحتجاج العنيف، مجلة الحوار الثقافي، جامعة مستغانم، المجلد 05، العدد 01، ص90.

[22] لمعلومات أكثر أنظر: أمارتيا كومار سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2004 .

[23] لقرع بن علي، من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر: واقع مأزوم وبيع للأوهام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، نشر بتاريخ 2016/12/30، على الرابط الالكتروني: https://democraticac.de/?p=41848، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/28.

[24] عزوز غربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية: دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، المجلد 07، العدد 01، السنة 2020، ص661.

25 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01 – 16المؤرخ في 26 جمادى الأولى1437 الموافق لـ 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، رقم 14 الصادرة في 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ 7 مارس 2016.

26 القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية، الذي بين أن التهيئة العمرانية ترمي إلى إزالة الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي، من خلال تطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها ووتيرتها.
القانون رقم 01 – 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الخاص بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، نص على إنشاء تسعة فضاءات جهوية للتهيئة الإقليمية، كل واحد منها يتكون من عدة ولايات متجاورة، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية متماثلة او متكاملة.

[27] فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، المجلد 15، العدد 26، 2018، ص.125.

[28] يوسف بيبي، الجزائر : إشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، العدد 28، المجلد 02، 2013، ص 51.

[29] يعتقد بعض المراقبين أن انخفاض نسبة البطالة إلى 10 بالمائة ليست مؤشرا على نجاح الدولة في تحقيق التنمية باعتمادها برامج تنموية حقيقية، بل بفضل تضخيم الإنفاق العمومي بواسطة المشاريع الضخمة التي أطلقتها الدولة في بناء 1 مليون سكن والبنية التحتية، وكذلك بواسطة توفير مناصب عمل مؤقتة (ما قبل التشغيل) في الأجهزة الإدارية والعمومية حيث بلغ عددها 1 مليون منصب عمل مؤقت إضافة إلى القروض المالية التي استفاد منها الشباب (ANSEJ) لإنجاز مشاريعهم حيث بلغت قيمتها حوالي 20 مليار دولار. (أنظر لقرع بين علي، المرجع السابق).

[30] عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، برامج إنمائية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، أهمها:

* برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، برنامج توطيد النمو(2010-2014)، البرنامج الخماسي الاقتصادي والاجتماعي (2010 و2014).

[31] فتحي بولعراس، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ، العدد 35، صيف 2012، ص13.

[32] برز مفهوم إدارة التنمية في الخمسينات ليعنى ذلك الجانب من جوانب الإدارة العامة الذي يمثل المرتكز لتنفيذ تلك الأهداف والسياسات.

[33] أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعظلة التنمية، المرجع السابق، ص 20.

[34] عمر منيف الرزاز، من الريع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، نشر بتاريخ 2018/06/15، العربي الجديد، على الرابط الإلكتروني: https://www.alaraby.co.uk/، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/30.

[35] عزوز غربي، المرجع السابق، ص 662.

[36] أمارتيا كومار سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،2004.

[37] عبد الرحيم العطري، العقلية الريعية في الثقافة العربية، نشر بتاريخ 14/ 2019/06، على الرابط الإلكتروني: trtarabi.com: //http، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/30.

[38] يوسف بيبي، المرجع السابق، ص ص 60–61.

[39] طلال صلاح بنان، التحول من اقتصاد ريعي إلى انتاجي خيار التنمية المستدامة، مركز الخليج للأبحاث، نشر بتاريخ: 2017/01/03، على الرابط الالكتروني:araa.sa://http ، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/30.

[40] معتز باله عثمان، أنماط التنمية وسبل تعزيز العدالة الاجتماعية، ورقة عمل قدمت إلى: الندوة الدولية حول: التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي، تحرير محمد حسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط.1، القاهرة، ديسمبر 2013، ص 100.

[41] الحسن عاشي، المرجع السابق.

[42] يوسف بيبي، المرجع السابق، ص 127.